



PDF

www.alanba.com.kw/Business



وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار نورة الفصام والسفير السعودي سمو الأمير سلطان بن سعد والسفير الصيني تشانغ جيانوي والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار الشيخ سعود سالم العبدالعزيم ووكيلة وزارة المالية أسيل المنفي والمدير العام للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالكثيف أحمد الشثيان ومحافظ بنك الكويت المركزي باسل الهارون في مقدمة الحضور خلال الندوة التعريفية لوزارة المالية (قاسم باشا)



وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار نورة الفصام ملفة كلمتها

«المالية» نظمت ندوة تعريفية لقانون الضريبة على الكيانات متعددة الجنسيات.. و300 مجموعة ستخضع للضريبة بإيرادات 250 مليون دينار سنوياً والتطبيق والتحصيل في 2027-2028

نورة الفصام: تطبيق ضريبي «الانتقائية» و«دخل الشركات».. قريباً

- الضريبة الانتقائية تستهدف السلع الضارة بالصحة.. ونحقق إيرادات 200 مليون دينار سنوياً
- الشركات متعددة الجنسيات لن تلزم بسداد ضريبة دعم العمالة ولا نسبة الزكاة بداية يناير 2025
- الكيانات الحكومية والمنظمات غير الهادفة للربح والدولية وصناديق التقاعد والاستثمار.. مستبعدون

على دافعي الضرائب وفقاً للمادتين 14 و15 من القانون، وتابعت أن جانباً من تلك التدابير يتمثل في الملاذ الآمن بطريقة الاحتساب المبسط، والتي تعد دائمة وليست مؤقتة، فيما شملت تلك التدابير الملاذ الآمن الانتقالي لتبادل التقارير بين الدول، حيث تنطبق فقط على أي فترة ضريبة تبدأ في 31 ديسمبر 2026 أو قبلها دون أن تشمل الفترة الضريبية المنتهية بعد 30 يونيو 2028، ونص العرض الذي تناوله وكيل الوزارة على أنه «إذا أدى أحد الطرفين إلى ضريبة تكميلية صفر حسب شروط القانون تساوي الضريبة المفروضة صفر».

المنظومة الضريبية
من جهته، قال الشريك ورئيس قطاع الضرائب بالكويت ومصر، مسؤول قطاع الأسواق والعملاء بالشرق الأوسط في PwC شريف شوقي، إن الركيزة الثانية هي جزء من الإطار الشامل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات، مبيناً أن أكثر من 140 دولة عضو في الإطار الشامل بما في ذلك جميع دول الخليج وأن الكويت انضمت إلى الإطار الشامل في نوفمبر 2023.

وتطرق إلى التطورات داخل المنظومات الضريبية والاستعدادات الحكومية مثل التعامل مع مجتمع الأعمال ودافعي الضرائب وإدارة الوظائف الضريبية وتحليل البيانات والفحص الإلكتروني. وتحدث عن التطورات والتشريعية ذات العلاقة بالأعمال مثل الفاتورة الإلكترونية والأصلح الإلكتروني وتوحيد أسس احتساب الاجور والمرتب والخصم الضريبة العقارية. وتناول شوقي الأثر على الوضع الحالي والقوانين المعمول بها، مبيناً أن الأولويات تتمثل في سرعة التواصل مع وزارة المالية وإدارة الضريبة وخبراء الضرائب والتحضير لإعداد القرارات المطلوبة نظراً لأهميتها وسرعة الفهم والامتثال للقوانين ومواد التطبيق.

ولفت إلى أهم النقاط التي يجب أخذها بعين الاعتبار، وهي حوكمة المعاملات/ ضريبة الخصم من المنع وشهادة براءة الذمة، وتسعير المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، المعاملة الضريبية للشركات الحكومية أو المملوكة للحكومة، والمطابقة المقسومة للشركات متعددة الجنسيات 15٪ والشركات ذات المسؤولية المحدودة.

جدير بالذكر أنه تم تقديم عرض مرئي خلال المؤتمر متضمناً نظرة عامة حول القانون والأهداف المرجوة منه، وشرح حول أهم ما يتضمنه القانون ونطاق تطبيقه، مع بيان الالتزامات المطلوبة من الكيانات المستهدفة. تجدر الإشارة إلى أنه تم تنظيم هذا المؤتمر بالتعاون مع شركة PwC (برايس ووترهاوس كوبرز) للاستشارات وتدقيق الحسابات، كما صاحب المؤتمر جلسة حوارية بمشاركة شريفة بريد الكيتروني خاص باستقبال الاستفسارات بمختلف أنواعها.



.. ولقطة مع السفير الصيني تشانغ جيانوي



.. ووزيرة المالية مع السفير العماني د.صالح الخروصي



وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار نورة الفصام مع السفير السعودي سمو الأمير سلطان بن سعد



.. ومع السفير الهندي د.آدارش سويكا



.. وفي لقطة مع السفير المصري أسامة شلوت



نورة الفصام مع السفير السويسري تيزيانو بالميلي



.. ومع المستشار الاقتصادي في السفارة الأميركية براء ستيلول



..وفي لقطة مع نائب السفير الإيطالي كارلو تيدو



الوزيرة نورة الفصام مع سفير كوريا الجنوبية تشونغ - سوك بارك

عن وجل أن يوفقنا ويسد خطانا لرفعة وطننا الكويت في ظل قيادة صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد، وسمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد».

التسجيل بالضريبة

من جهتها، قالت وكالة وزارة المالية أسيل المنفي إن الحد الأدنى للإيراد والدخل الذي تصحح الضريبة في إطاره الفقرة القليلة القادمة على الحالية والسنتين الماضية في المجموعة يقل عن 10 ملايين يورو، أو ما يعادلها.

● الأول: أن يكون متوسط مجموع إيرادات الكيانات الخاضعة للضريبة في السنة الحالية والسنتين الماضية في المجموعة يقل عن 10 ملايين يورو، أو ما يعادلها. ● الثاني: أن يكون متوسط مجموع صافي دخل الكيانات الخاضعة للضريبة في السنة الحالية والسنتين الماضية في المجموعة يقل عن مليون يورو كحد أدنى. ● الثالث: أن يكون متوسط مجموع إيرادات الكيانات الخاضعة للضريبة في السنة الحالية والسنتين الماضية في المجموعة يقل عن مليون يورو كحد أدنى. ● الرابع: أن يكون متوسط مجموع إيرادات الكيانات الخاضعة للضريبة في السنة الحالية والسنتين الماضية في المجموعة يقل عن مليون يورو كحد أدنى. ● الخامس: أن يكون متوسط مجموع إيرادات الكيانات الخاضعة للضريبة في السنة الحالية والسنتين الماضية في المجموعة يقل عن مليون يورو كحد أدنى.

وتحدثت التشريعات لتكون أكثر توافقاً مع أفضل الممارسات العالمية، ونحن على يقين بأن هذه الإصلاحات ستسهم في توفير بيئة تشريعية آمنة وشفافة، وتوجد للمستثمرين المناخ اللازم والثقة المطلوبة لتشجيع تدفق استثماراتهم في السوق الكويتي».

وقالت «نؤمن بأن الضرائب هي إحدى الأدوات لضمان التنمية المستدامة، كما أنها جزء أساسي من هيكل الاقتصاد الوطني، لكننا في الوقت نفسه نحرص على أن تكون هذه الضرائب عادلة وملائمة للأعمال، وليست عبئاً على الشركات أو الأفراد، ونحن نعمل بانفتاح أمام تحديات في المرحلة القادمة لتطبيق القانون، لذلك نتطلع إلى المزيد من التعاون مع شركائنا المحليين والدوليين لتحقيق هذه الأهداف وتعزيز بيئة الأعمال في دولة الكويت».

وأكدت أن هناك مبالغ تقديرية بعد تطبيق قانون ضريبة الكيانات متعددة الجنسيات (أم إن إي إس) بنحو 250 مليون دينار (نحو 810,6 ملايين دولار) سنوياً وسيكون التطبيق والتحصيل خلال 2027-2028.

وأفادت بأن الحصر الأولي للكيانات الخاضعة لهذه الضريبة بنحو 300 مجموعة موزعة ما بين 20 مجموعة كويتية و25 خليجية وباقي المجموعات أجنبية تعمل داخل دولة الكويت بواقع 255 مجموعة أو كيانات. وبينت أن الهدف من تطبيق الضريبة يأتي انطلاقاً من رؤية «دولة الكويت 2035»، نحو اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة، إذ ستسهم حصيلة تلك الضريبة في زيادة وتنويع الإيرادات غير النفطية والحد من تسرب الإيرادات إلى دول أخرى. وأوضحت أن تطبيق هذه الضريبة سيسهم في تعزيز دور الكويت في التعاون الدولي لتحقيق الممارسات الضريبية العادلة على نطاق عالمي من خلال التوافق مع قواعد ومتطلبات الركيزة الثانية.

تحسين البيئة التشريعية

وفي سياق متصل، قالت الفصام في كلمتها الافتتاحية «بعد لقاءنا هذا، فرصة قيمة لتبادل الرؤى والأفكار حول دور القانون وأهميته في إطار الهدف الأكبر والأسمي والذي نعمل عليه في حكومة دولة الكويت بتحسين البيئة التشريعية الرامية لتعزيز وجود بيئة أعمال تنافسية محفزة للنمو الاقتصادي وجاذبة للاستثمار ومشجعة على استقطاب مزيد من

علي إبراهيم

كشفت وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار نورة الفصام عن أن «المالية» تعمل على إعداد قانون ضريبة دخل الأعمال للشركات قريباً، موضحة أن قانون الضريبة الانتقائية يستهدف السلع الضارة بالصحة ويحقق إيرادات غير نفطية بما يعادل 200 مليون دينار (نحو 648,3 مليون دولار) سنوياً.

وذكرت الفصام، في لقاء مع «كوونا» أمس، أن أبرز الخطوات للإصلاح الضريبي هو المرسوم بقانون رقم 6 لسنة 2024 بشأن تبادل المعلومات لغايات ضريبية والمرسوم رقم 157 لسنة 2024 بإصدار قانون الضريبة على مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات.

وأوضحت أن انضمام الكويت في 15 نوفمبر 2023 إلى الإطار الشامل لمنع تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح، والذي يضم أكثر من 140 دولة ولاية قضائية، تقوم بالجهود المشتركة لمعالجة التهرب الضريبي الدولي وضمان بيئة ضريبية أكثر شفافية هو من أبرز خطوات الإصلاح الضريبي في البلاد.

وبينت أن أبرز الخطوات للإصلاح الضريبي هو إبرام بعض اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي واتفاقيات التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، بالإضافة إلى التصديق على بعض الاتفاقيات الدولية في مجال التعاون الضريبي الدولي.

وأشارت الفصام إلى أن الكيانات التي ستطبق عليها الضريبة بموجب المرسوم بقانون رقم 157 لسنة 2024 «لن تكون ملزمة بسداد ضريبة دعم العمالة المقررة بموجب القانون رقم 19 لسنة 2000 ولا بنسبة الزكاة المقررة بموجب القانون رقم 46 لسنة 2006 وذلك عن الفترات الضريبية التي بدأت في الأول من يناير الجاري».